

ضَعَّفَ أحاديثَه

محمد ناصر الدّين الألباني

أشرف على استخراجه وطباعته والتّعليق عليه وفهرسته

زهير الشّاويش

بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج

الرياض

المكتب الإسلامي



أذن مكتب التربية العربي لدول الخليج بطبع وتوزيع هذا الكتاب
للمكتب الإسلامي حصرًا

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩٠م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - برقيًا : اسلاميا - تلكس : ٤٠٥٠١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥ - فاكس : ٧٤٨٥٧٤

التعريف بهذه الطبعة

بقلم: زهير الشاويش

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له. ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾(1).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا الله الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ الله كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾(2).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرِ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾(3).

أما بعد

فقد تم بفضل الله، طبع الكتاب الثالث من هذا المشروع النافع المفيد بعون الله:

«المُجْتَبَى من سُنن النسائي»

بقسميه المنفصلين:

(1) سورة آل عمران (3)، الآية 102.

(2) سورة الأحزاب (33)، الآيتان 70، 71.

(3) سورة النساء (4)، الآية 1.

«صحيح سنن النسائي ـ باختصار السند»
«ضعيف سنن النسائي ـ مع بقاء السند»

وكان التصحيح والتضعيف من عمل الاستاذ المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بتكليف من «مكتب التربية العربي لدول الخليج»، باهتمام مديره السابق الدكتور محمد الأحمد الرشيد، الذي تمّ في عهده الاتفاق على البدء بالمشروع، وطبع الكتاب الأول («صحيح ـ وضعيف ـ سنن ابن ماجه»)، مع جزئين من الكتاب الثاني («صحيح سنن الترمذي»).

وتتابع المسعى الخَيِّر من مديره الحالي الدكتور علي بن محمد التُّوَيْجِري، فتم طبع الجزء الثالث من «الترمذي» والأجزاء الثلاثة من «النسائي» وتنضيد الكتاب الرابع «صحيح سنن أبي داود» بأجزائه الثلاثة[1].

وقد بذلت في إخراج هذا المشروع ـ وإعداده والتعليق عليه، وفهرسته ـ على الصورة التي تراها، الجهد المستطاع على الرُّغم من الظروف الصعبة التي أحاطت بنا من الجوانب المختلفة.

ولما كان الوفاء لأهل المعروف مطلوباً، من كل من يتأدب بالقرآن الكريم، والخلق النبوي الشريف. فإنني أدعو الله ـ سبحانه ـ أن يُحسن مَثوبة الشيخ الألباني، وجميع الإخوة العاملين في مكتب التربية العربي[2]، ومن ساعدهم، على ما بذلوا من جهد طيب.

وقد نوه الاستاذ الألباني بعمل الأفاضل: الدكتور الرشيد، والدكتور التويجري، والأستاذ عبد الرحمن الباني، والدكتور محمد بن لطفي الصباغ، والدكتور محمد سليم العوا. لأن الدال على الخير كفاعله. مُذكراً بالحديث

(١) وقد تم طبع الجزئين الأول والثاني منه ـ والحمد لله ـ.
(٢) وكذلك الاخوين الفاضلين: ابراهيم السابق، وجمال عمار فقد كان لهما جهد =

النبوي الشريف:

«من لم يشكرِ الناسَ، لم يشكر الله»[1].

وإنني أُحْمَدُ لفضيلة الشيخ ناصر ظهور هذه البَادرة منه، وأرجو الله ـ جل شأنه ـ أن يُحسن مَثوبة جميع العاملين على إيصال الحق والخير للناس.

عملنا في الكتاب:

لا بد من كلمة موجزة أُعرِّفُ فيها عملنا بهذا الكتاب، بعد أن اعتذر الشيخ ناصر الدين الألباني عن النظر في تجاربه، أو التقديم له، لشواغلٍ أَلَمَّت به مؤخراً ـ كان الله لنا وله معيناً ومُسدداً ـ.

ـ قام الاستاذ الألباني ـ حفظه الله ـ بوضع الحكم الذي وصل إليه اجتهاده تحت كل حديث، على نسخته الخاصة، وأضاف إليها مرجعاً من كتبه، أو كتب بعده: (ق) ـ أو (خ) ـ أو (م) ـ غالباً ـ.

فجعلت في «صحيح سنن النسائي» الأحاديث التي قال هي من:

ـ المتواتر ـ والصحيح ـ والحسن ـ والصحيح لغيره ـ والحسن لغيره.

ثم قام بعض الإخوة الأفاضل من طلاب العلم ـ بتكليف من مكتب التربية ـ بنسخ ما كتبه الشيخ ـ على نسخته الخاصة به ـ واختصار السند، وشطب الضعيف، ورجعوا إلى الشيخ ناصر الدين عند الحاجة. كما هو واضح من خطه في كثير من المواضع، على النسخة المرسلة إلينا.

= مشكور في «صحيح سنن ابن ماجه» وكان عملي به متابعة لما قاما به من جهد. جزاهما الله كل خير.

(١) حديث صحيح، انظر «صحيح الجامع الصغير وزيادته» برقم ٦٥٤١ بترتيبي، و «صحيح سنن الترمذي ـ باختصار السند ـ» برقم ١٥٩٣ ـ ٢٠٣٨.

وكان العمل على نسخة مُصورة مُصغرة عن طبعة المكتبة التجارية ـ بمصر ـ سنة ١٣٤٨ ـ ١٩٣٠ لـ «سنن النسائي».

وهذه الطبعة، وإن كانت جيدة في الجُملة، فإن فيها عيوباً كثيرة، لم يقم أحد ممن نظر فيها، أو راجعها، أو نشرها، أو صورها. بالتنبيه إلى تلك العيوب، أو إصلاحها. ومن عيوبها المتعلقة بعملنا:

١) تداخل الأحاديث فيها مع السند، وامتزاج المُدرج بالمفسر مع الآيات القرآنية والروايات المتعددة، وكلام النبي ﷺ بكلام الصحابي ومن بعده من الرواة، من غير تفريق بين قول المخاطب، وضمير الغائب[١].. الخ.

ولم يُمَيِّزْ شيء مِنْ ذلك كله: بنقطة، أو فاصلة، أو أول سطر، أو أهلّة، أو عارضة، أو أقواس مما هو مستعمل عادة.

٢) كثرة الأخطاء المطبعية، وهذه وان كان بعضها معتاداً في كثير من الكتب، غير أنه في عملنا هذا يأخذ مَنحَىً آخر. ذلك أن مرورها تحت نظر الشيخ ناصر ـ ومن راجعه من بعده معه باشرافه ـ جعلنا نتردد بتغيير كثير منها، مخافة أن تكون إحدى الروايات للحديث، وأن الشيخ ناصراً اعتمدها عند اصداره الحكم على الحديث!! وإلا لكان صححها ـ كما هو الظن بأمثاله ـ أو لفتَ النظرَ إليها على أقل تقدير.

٣) تكرار الكثير من الكلمات، والجُمل، وأحياناً السطور، أو نقص شيء من هذا كله. إلى غير ذلك، مما لا مجال لذكره الآن.

وهذه النسخة التي وصلت إليَّ قمت بمراجعتها وقدمتها للطبع، وهي التي

(١) انظر الأحاديث: (٤) و(٤٤٦٩) في «صحيح سنن النسائي ـ باختصار السند ـ».

سميتها: «الأصل»[1] في تعليقاتي، وفي مقدمتي هذه. ولكن بعد أن رجعتُ إلى أصلها المطبوع في مصر (قبل التصغير والتصوير، لأن التصوير - بالأوفست - لا يخلو - عادة - من نقص في الكلمات، أو نقاط الحروف).

وما كتبه الشيخ ناصر الدين تحت كل حديث، هو الذي تجده بالحرف الأسود مع المصدر، أو المرجع الذي أحال إليه. كما في الحديث الأول:

(صحيح) - ابن ماجه ٣٩٣ - ٣٩٤: ق وليس عند خ العدد.

هذا الكلام الذي بالحرف الأسود، هو كلام الشيخ ناصر فقط.

وقد أضفت إليه ما يأتي:

١ - رقم «صحيح سنن ابن ماجه» المُعتمد في طبعة مكتب التربية، وهو [٢٣٨ -] لأن القارئ سيرجع إلى هذه الطبعة، التي عليها كلام الشيخ ناصر، والمفروض أن تكون هي المقصودة منه أصلاً، في الاحالة عليها، ولولا ذلك لم يكن لاحالات ناصر نفع ولا فائدة - وحسب تغيير فضيلته - لا تسمن ولا تغني من جوع.

٢ - أضفت إلى التخريج مرجعاً أو أكثر من مؤلفات الشيخ ناصر المطبوعة، كما في الحديث الثاني، قلت:

[«إرواء الغليل» ٧١ و «صحيح الجامع الصغير» ٤٧٦٤].

---

(١) وقد وصلت معها نسخة أخرى من الطبعة عينها شطب منها «الصحيح» وأبقي الضعيف، غير أنني لم أعتمدها في «ضعيف سنن النسائي».

وفي «سنن ابن ماجه» تسلمت نسختين، وتقدم الكلام عنهما في مقدمتي لـ «ضعيف سنن ابن ماجه» الجزء الأول الصفحة ٦.

وأما في «سنن الترمذي» فكان العمل على نسخة واحدة.

وأما «سنن أبي داود» فقد تأخر وصول النسخة التي جرى عليها اختصار السند، لبعض الظروف التي لا يد لمكتب التربية، والمكتب الاسلامي بها، فقمت باختصاره وتقديمه للطبع. وقد تم طبع الأول والثاني منه.

وأكثر هذه الاحالات كانت مني تسهيلاً للقارىء وإفادته ـ لأن الشيخ أحال على كتب من مؤلفاته لم تطبع بعد، بل إن بعضها قد عدل الشيخ عن إتمامه مثل «الصلاة الكبير» و «السيرة» و «الثمر المستطاب» وبعضها يقول الشيخ: إنه مفقود، كما كان الأمر في الجزء الثاني والثالث من مختصر البخاري، و «مشكاة المصابيح».

ومن الانصاف أن نحيل على المطبوع المُتداول، ليصل المُراجع إلى بُغْيَته، فمثلاً الأحاديث[1] (٣٩٧٠)، (٤١٧٦)، (٤١٧٨)، (٤١٨٠)، (٤١٨٣)، (٤١٨٨)، (٤١٩٤)، (٤٢٣١)، (٤٢٤٦)، (٤٢٤٨) أحال فيها على: «أحاديث البيوع».

وانظر مثلاً الحديث (٤٢٣١) فقد خرجه الشيخ في «صحيح سنن ابن ماجه» برقم ١٨٤٠ ـ ٢٢٦٩. والحديث (٤٢٤٦) هو في «صحيح الجامع الصغير» برقم ٧٥٠٤. والحديث (٤٢٤٨) هو في «إرواء الغليل».

وكتاب «أحاديث البيوع» لم يطبع، بل ولم يرقم، لأن النسخة الموجودة عند الشيخ ناصر، هي نسختي الخاصة، المنقولة على (الكربون) أمكنني الله من حفظها، بعد أن قام بعضهم بهضم جهد الشيخ ناصر، وحق المكتب الاسلامي! ردَّ اللهُ الحقوق لاصحابها!

وقد وضعت كل ما أضفته بين حاصرتين [ ] تمييزاً له عن عمل الشيخ ناصر، مع أنني نقلته كله من الكتب التي عندي من مؤلفاته المطبوعة.

٣ ـ تنقص نسخة الأصل عدداً من عناوين الكتب، والأبواب، فاستدركت أكثر ذلك من النسخ الأخرى، وبعض الكتب والأبواب اجتهدتُ رأيي في إثباته وبينت ذلك، مثل:

---

(١) هذه الأ، قام في «صحيح سنن النسائي ـ باختصار السند».

ـ كتاب الطهارة ـ في الصفحة (٣) وهو أول الكتاب، فقد خلت منه المطبوعة، وسكت عنه الشيخ ناصر، مع أنه ثابت في المخطوطة والطبعات الأخرى.

٤ ـ وأما الأبواب التي لم يبق في «صحيح سنن النسائي» منها أي حديث، فقد أبقيت عناوينها وأرقامها بحرف صغير ـ كما فعلت في «صحيح سنن ابن ماجه» و «صحيح سنن الترمذي» محافظة على المنهج الواحد في هذا المشروع، وتسهيلاً للمراجع.

وقد رقمت أبواب النسائي جميعها، لحاجة المراجع إليها، في الكتب التي فهرست على الأبواب مثل: «تحفة الأشراف»[1] و «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»[2] وغيرها من كتب العلم والفقه.

٥ ـ وأما عناوين الأبواب التي كانت متعلقة باختلاف روايات السند، أو ألفاظ المتن، ولم يلتفت إليها ـ فضيلة الشيخ ـ، فقد أبقيتها على ما هي عليه، تبعاً للأحاديث التي تحتها، وكلها مكرر، والاختلاف فيها تناول حروفاً أو كلمات ـ وأحياناً اختلاف باسم أحد الرواة ـ وغالبها لا يُغير المعنى، وقد صححها الشيخ، وهي من عمله. وحذفها، أو جمعها، أو تعديلها كل ذلك غير مطلوب من المشرف على الطبع.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف» للحافظ المزي ومعها «النكت الظراف» للحافظ ابن حجر، تحقيق الأخ الفاضل العلامة الشيخ عبد الصمد شرف الدين، الطبعة الثانية في المكتب الاسلامي ـ بيروت، وذلك بعد أن شرفني الشيخ المحقق بالاشراف عليها.

(٢) هو «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» في الكتب الستة، ومسند الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد بن حنبل. رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ونشره المستشرق الدكتور أ. ى. وِنْسِنْك، وساعده بعض علماء الحديث في مصر واندونيسية. وطبع بمكتبة بريل في مدينة ليدن ـ هولندا ـ سنة ١٩٣٦ وما بعدها، ثم=

٦ ـ والنسخة «الأصل» وصلت إليّ مشطوبة الأسانيد[١] وقد أطلع أستاذنا عليها ـ أو على أكثرها ـ مرتين كما هو ظاهر في التعليقات، واستدرك عشرات الأحاديث فيها.

غير أن في ذلك ما يعتري كل عمل من سهو، أو وهم، أو اختلاف وجهات نظر. وأكثره بسبب حذف السند، قبل الاطلاع على باقي متن الحديث. مما أدى إلى اضطراب في المتن، أو الرواية.

وترك الأمر على ما كان عليه أمر غير مقبول، ولا يمكن السكوت عنه. في نسخة مضى على طبعها أكثر من خمسين سنة، ولم يلتزم طابعوها ـ أصلاً ـ ما سار عليه الشيخ ناصر من الدقة فيما طبعنا من مؤلفاته، وما يريد مكتب التربية تقديمه للناس متناسباً مع مكانته العلمية. وما اعتاده الناس من المكتب الاسلامي، فيما طبع من كتب.

فالحديث (١١٣٨) فيه جملة عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى متوجهاً إلى المشرق[٢].

فكان الواجب أن يفسر الموضوع بدلاً من الاحالة على «صحيح ابن ماجه» (٨٣٣) الذي ليست فيه هذه العبارة. أو الاحالة على «صحيح أبي

---

(١) ونسخة الضعيف مثلها محذوفة الأسانيد. غير أنني طبعتها في «الضعيف» مع إثبات الأسانيد.

(٢) أي إلى غير القبلة، لأن مكة إلى الجنوب من المدينة، ولا إلى بيت المقدس فإنها إلى الشمال من المدينة، وجابر أسلم بعد تحول القبلة عن بيت المقدس بزمن طويل. ومما يزيد الأمر اشكالاً، أن الشيخ ناصراً صحح تبعاً له الحديث الذي بعده في «صحيح ابن ماجه» برقم ١١٣٩: وفيه أن النبي ﷺ كان يسير مشرقاً، أو مغرباً وهو يصلي.

داود» الذي لم يطبع، ثم ظهر أن المحال عليه «صحيح أبي داود» هو غير الداخل في مشروعنا هذا[1]!

لذلك كنت مضطراً للتفسير، أو التعليق، أو ادخال راوٍ من السند، أو ترجمة أحدهم، حتى أحدد المقصود، وأبين المراد - في أضيق الحدود - وانظر الصفحات (٣) و(٥) و(٨) و(٢١) و(٣٠) و(٣٦) و(٣٩) و(٥٣) و(٦٦) و(٦٧) و(٧٠) و(٧٤) و(٩٠) و(١٤٨) و(٢٦٢) و(٢٩١) و(٣٣٤) و(٣٨٦) و(٣٨٧) و(٣٩١) و(٣٩٩) و(٤٠٩) و(٤١٠) و(٤٢٦) و(٤٣٩).. الخ من «صحيح سنن النسائي» - باختصار السند».

وأما ما كان من مشكلات معتادة في ما سبق وطبعناه من كتب الشيخ، فلا مجال لذكرها كلها. ولكن لا بد من الإشارة إلى شيء قليل منها. ليكون القارىء الكريم على معرفة بالطريقة المتبعة منا في تقديم هذا الكتاب. وسيجد في تعليقاتي إيضاح بعض ذلك. وكان في بعضها اشكالات لم أعلق عليها لذلك أضع بين يديه أرقام أحاديث علقت عليها، أو أصلحتها من غير تعليق من أحاديث الألف الأول، ولم أذكر أرقام الأحاديث التي كان التعليق عليها لتوضيح إشكالات ليست في الأصل:

(العنوان) و(١) و(٣) و(١٠) و(٢٨) و(٧٠) و(٧٢) و(٧٥) و(٩١) و(١٠٠) و(١/١٢١) و(١٣٠) و(١٦٨) و(١٧٧) و(٢٤٤) و(٢٤٩) و(٢٨٢) و(٢٩٧) و(٣٠٧) و(٣١٤) و(٤٠٤) و(٤٠٨) و(٤٨٠) و(١/٥٢٠) و(٢/٥٥٦) و(٥٦١) و(٥٨٦) و(٦١٤) و(٦٣٦) و(٦٦٤) و(٧٢٥) و(٧٥٠) و(٧٧٨) و(٨١٧) و(٨٢٣) و(٨٦٥) و(٨٩٠) و(٩٠٩)

---

(١) ان للشيخ ناصر مشروع قديم بتقسيم سنن أبي داود، إلى «صحيح» و«ضعيف» وكان المظنون أنه سيكون في هذا المشروع. ولكن الشيخ أراد غير ذلك، وكتابه هذا، لم يطبع بعد؟ ولم يصل إلى يد أحد - فيما أعلم -.

و(٩١٦) و(٩٢٩) و(٩٤٣) و(٩٤٩) و(٩٨٢) و(٩٨٣) و(١٠٠٠).

وأقول: ان هذه المشكلات، والكثير غيرها، سواء كانت سهواً من فضيلة الشيخ، أو تقصيراً منه، أو منا، أو من الذي تولى النسخ وليست تحت مسؤولية الشيخ ناصر. لا تنقص من قدر هذا العمل العظيم، بل إن أكثرها ما كان ليقع، لو كانت ظروف فضيلة الشيخ مواتية، والمراجعة معه سهلة، ولما احتجنا إلى بذل الجهد المضني في التثبت والتيقن، وكنا استغنينا عن أكثر هذه الحواشي والتعليقات.

وذكرت في أحيان قليلة، ما يَلْفِتُ نظر القارىء إلى التقصير، انظر الحاشيتين (١) و(٢) من الصفحة (٣٠) والحاشيتين (٢) و(٣) من الصفحة (١١٥٨) من «صحيح سنن النسائي».

وفي الحديث (١١٢٨) قال فيه: فيه (حُطيم).

وحطيم هذا ليس في السندالمحذوف، فكيف يعرف القارىء المقصود. وهو محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري.

والحديث (١١٣٠) فيه: (وقال: سمعته) فمن القائل؟ وكيف يُعرف، بعد أن شطب السند؟! وكذلك، على سبيل المثال: (١٢٢٠) و(١٢٢١) و(١٢٢٧) و(١٤٢٥) وغير ذلك كثير جداً.

ولم ألتزم بيان ذلك عند كل تقصير، فالأمر متسع، والوقت ضيق، والاجتهاد محل اختلاف، ولعل لها عذراً وأنت تَلوم.

وأما ما كان من سهو في الترقيم، فكنت أستدركه، من غير أن يخل ذلك بالترقيم المعتمد، كأن أجعل له رقماً اضافياً مثل (١/١٢١) كما في الصفحة (٢٨). ووضحت في الحاشيةذلك،وتركت ما كان غير ذي بال.

وتبين لي ؛ أن بعض الأحاديث سقطت منها كلمات، أو جمل. يختل معها - المعنى - ولا يفهم المراد منها.

فأبقيت غالب ما في الكتاب على ما هو عليه. وذكرت في الحاشية، ما ظننته صواباً، مع ذكر المراجع والأدلة. انظر مثلاً: الحديث ٤٤٦٤ و ٤٤٦٥.

وأنا على يقين، بأن ذلك لا يخفى على الشيخ ناصر لو تنبه له، أو نُبه إليه، بل كان صوّبه، أو علق عليه. ولكن السهو والغلط من طبائع البشر، ولم يعصم الله سبحانه وتعالى أحداً من الناس، غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

فوائد الامام النسائي:

ان المطلع على كتب السنن الأربعة، يجد أن مؤلفيها - عليهم الرحمة - قد أدخلوا فيها الكثير من الفوائد المتعلقة بالمتن، أو السند، أو بالفقه. وهذا كله لم يعرض له شيخنا بشيء، وترك ليَّ الأخوة الأفاضل في مكتب التربية حرية التصرف، فاخترت من هذه الفوائد الكثير مما له ارتباط بالفقه، ومعاني الحديث. وأما ما كان متعلقاً بالسند والرواة، من الناحية العلمية البحتة، مما لا يحتاج إليه القارىء غير المختص، فلم أذكره.

مع العلم بأن بعض هذه الفوائد متعلق بفهم المتن، وعليها يعتمد من يريد معرفة حكم الحديث، وقد نقل شيخنا بعض فوائدها، وانظر مثل هذا في كتابنا «صحيح سنن النسائي - باختصار السند -» الحديث (١٥٠٥).

فلو حذفت هذه الفوائد، لضاع علم كثير.

ولما كان بعض الأحاديث لا يفهم المراد منها إلا باضافة راو أو أكثر من السند المحذوف، فكنت أدخل ذاك الراوي، أو أعلق بما يوضح المُراد، كما سبق ذكره، انظر الأحاديث: (٥٠) و(٥٧) و(١٦٣١) و(١٦٣٢) و(٣٦٢٩).

حواشي سنن النسائي:

في نسخة «الأصل» حاشية العلامة السيوطي «زهر الرُبَى على المُجتبى» وحاشية الشيخ نور الدين ابن عبد الهادي السندي.

وفي النسخة المطبوعة بمصر في المطبعة «الميمنية» سنة ١٣١٢ بعض التعليقات.

وفي النسخة «الهندية» حواش كثيرة جداً، واثبات لاختلاف النسخ المخطوطة المتعددة التي رجعوا إليها، قبل الطبع في الهند.

وعليها حواشٍ من «مخطوطة» كانت عندي، ولم تصل إليها يدي ـ الآن ـ وتعليقات ممن قرأ تلك النسخة في دمشق ومنهم: الشيخ ابراهيم بن حامد المَحملجي، والشيخ محمد بن بكري بندق القُربي، والشيخ الفاضل محمود الرنكوسي. ثم الدمشقي، أكبر تلاميذ أستاذنا الشيخ أبي الخير الميداني، رئيس رابطة العلماء بسورية ـ عليهم رحمة الله ـ.

فهذه كلها كنت أرجع إليها لحل بعض الاشكالات، ونقلت منها جميعاً القليل ضمن حدود توضيح المتن، ونفع القارىء.

وكان رجوعي إلى تلك الحواشي، لأن أصحابها ـ رحمهم الله ـ من أهل العلم المشهود لهم بالسبق والتقدم. ولم أخالفهم إلا عند الضرورة القصوى.

ولم أذكر اختلاف النسخ إلا نادراً ـ لأن المشروع للمتون ـ وشيخنا كان يحيل ـ أحياناً ـ على كتب لم تذكر نص الحديث، كما هو عند النسائي، بل ذكر فيها ـ بالمعنى ـ أو مختصراً، أو فيه زيادة.

لذلك اقتصرت على ذكر ما لا بد منه في نظري، وأما الاستقصاء فإنه لا يتم بالوقت الضيق المحدود، والعمل المتداخل بين عدد من الناس،

ولكل منهم وجهة نظر في مراجعة النَّص قد تخالف ما عند غيره. ولكن النصح للعباد واجب، وما لا يُدرك كله، لا يُترك قِلّه.

أمثلة يحسن إيرادها:

وجدت على نسخة «الأصل» تعليقات قليلة جداً، بخط الناسخ لأحكام الشيخ ناصر على الأحاديث، وقسم منها من كلام الشيخ وأسلوبه، فهذه ختمتها بـ (ناصر). انظر حاشية الصفحة (١٤٣) وسقطت من الحاشية جملة (وجد لفظ هذا الحديث في بعض النسخ :).

تكرار الأحاديث:

وسيجد القارىء الكريم الكثير من الأحاديث قد تكررت بلفظ واحد مع اختلاف السند والرواة ـ كما تقدم ـ وهذا لم يعد وارداً بعد حذف السند. وبعضها يختلف متنه بكلمة واحدة، لا يختل بها المعنى غالباً، وهذه كلها ـ كما تقدم ـ أبقيتها، تبعاً لعمل الشيخ، في تصحيحها من قبله، وإثباته أحكام لها. في النسخة التي عرضت على فضيلته. ـ أو اعتمدها في عمله ـ.

ولكن اعتذار الشيخ عن النظر في تجارب الطبع، وعدم اعطاء رأي فيها، وفي غيرها من «السؤالات» التي بعثتها إليه بواسطة مكتب التربية، وغيره، وعدم تلقي إجابة منه، الزمني تركها على ما جاءت به في نسخة «الأصل»[1].

---

(١) كان المفروض أن يعرض المشروع على فضيلة الشيخ ناصر الدين، على اعتبار أنه المؤلف لهذه الكتب «الصحاح» و «الضعاف» لذلك نضدت حروفها وصححت وأرسلت إليه، غير أنه اعتذر من ذلك. وبيّن في مقدمته لـ «صحيح سنن أبي داود» رأيه، وأنه غير مؤلف هذه الكتب، وقد نقل بعض رأيه في «التنبيه» الذي وضع على الوجه الثاني من غلاف الأول والثاني من «صحيح سنن الترمذي». ووضعت على الثالث من «صحيح سنن الترمذي»: صحح أحاديثه ـ محمد ناصر الدين الألباني ـ بدلاً من: تأليف. وهذا كله لم يكن وارداً في بداية المشروع!

وكنت أرجو لو اتسع وقت أستاذنا لجمع تلك الأحاديث المكررة في حديث واحد أو اثنين. فَيُقَدمُ لهذا المشروع ما هو مأمول ومنتظر منه.

ـ أحال أستاذنا الكثير من الأحاديث على أرقام الصفحات في (الطبعة التجارية ـ الأصل) مهملاً الترقيم الجديد. ومما لا يخفى أن هذه النسخة الأصل لن تكون بين يدي القارىء، فالاحالة إليها وعدمها سواء، والرجوع إلى عمل الشيخ ناصر ـ هنا ـ لا يسمن ولا يغني من جوع، ولولا زيادة الأرقام مني، لما استفاد القارىء شيئاً من تلك الاحالات.

فالقارىء يحتاج عند الرجوع للحديث، المتقدم أو الآتي، إلى نسختنا التي بين يديه. ولا يعقل أن يرجع إلى طبعة قديمة سقيمة، وابقائي تلك الأرقام التي في الطبعة القديمة، ينفع العالم المتخصص الذي عنده الطبعة السابقة ويريد معرفة السند المحذوف.

فأبقيت ما كتبه الشيخ ناصر على حاله!، وأضفت إليه الرقم الجديد للحديث. وهذا يسهل المراد، لأن الاحالة على الصفحة لا يؤدي الغرض عند تعدد الأحاديث في تلك الصفحة، وبعضها عن صحابي واحد.

وهذه الزيادة مني، وإن كانت تنظيمية تريح القارىء والمراجع، فقد كانت متعبة لي جداً، لأن أرقام الاحالات التي كتبها الشيخ ناصر، لم تكن دقيقة في الكثير منها.

وأخذاً بالأحوط، فقد وضعت عملي بين حاصرتين [ ] حتى لا يحمل غيري، وزر خطأي ـ ان وجد الخطأ ـ. (انظر الحديث (٧٠)).

وقمت بعمل الفهارس الميسرة المُعينة لموضوعات كل جزء في آخره.

ووضعت فهرساً للأحاديث على حروف الهجاء (أ ـ ب ـ ت) في آخر الجزء الثالث لأوائل جميع أحاديث الكتاب، مضافاً إليها كلمات من وسط الحديث

مما يقصده المراجع من موضوعات لا تدله عليها أوائل الأحاديث، وفهرساً للرواة.

خاتمة:

هذا سرد موجز لعملي، وقد تركت ذكر ما ترتب على الظروف المحيطة بنا من ضرر، إلا بصورة مُجملة ـ رجاء الثواب من الله سبحانه ـ.

وعزمت على عدم طبع «ضعيف سنن النسائي»[1] بانتظار ما عند فضيلة الشيخ ناصر، وما قد يردني من سواه من ملحوظات، لأن المكتب الاسلامي يملك الانتظار، وتحمل الضرر، وفوات النفع، إذا كان في ذلك اتقان للعمل، واصلاح مرتقب، والبطء في طبع العديد من كتبنا ـ من مؤلفات الشيخ وغيره ـ خير شاهد على ذلك. في حين مكتب التربية العربي ملتزم بسرعة طبع الصحاح ـ اتباعاً للأنظمة الخاصة به ـ.

وأخيراً فإنني أنقل ـ للعظة والفائدة والاعتبار ـ ما قاله إمامنا محمد بن إدريس الشافعي ـ عليه رحمة الله ـ:

«هذه الكتب ألفتها! وأنا أعلم أن فيها غلطاً، ولو عرفته لأصلحته، ولكن أبى الله العِصمَة لغير كتابه».

وأقول: هذا أحسن ما قدرنا عليه. واننا على استعداد للرجوع إلى الحق إن ظهر لنا، أو نُبهنا إليه.

وإنني أهنىء «مكتب التربية العربي» على ما وفقهم الله إليه، من إخراج

---

(١) مما لا يخفى أننا طبعنا «صحيح سنن النسائي ـ باختصار السند ـ» سنة ١٤٠٨/١٩٨٨ واليوم أقدم «ضعيف سنن النسائي» للطبع بعد مضي أكثر من سنتين وأنا مقيم في عمان لمتابعة العمل الذي من أجله جئت إليها ـ وهو متعلق بفضيلة الشيخ ناصر الألباني ـ حفظه الله ـ! ولم أتسلم من الشيخ ناصر أي تصحيح أو توضيح أضيفه إلى الكتاب.

هذه المجموعة المباركة.

وأحمَده سبحانه أن مكن أستاذنا من القيام بما قدم فيها.

وأسأله جل شأنه أن يكتب لنا الأجر في كل ما عملنا، وأن يكون لنا معيناً فيما عزمنا على القيام به من النافع المفيد من تراثنا، وخدمة ديننا، والنصح لأمتنا، وأن يلهمنا العمل الصالح، والقول الحسن الصادق، متمثلين بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وقولوا للناس حسناً﴾[1]، مهتدين بفضله جلّ شأنه ﴿وهدوا إلى الطيب من القول﴾[2]، والنية الخالصة، وكما قال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرىء ما نوى..»[3].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

عمان غرة رجب الخير ١٤١٠

١٩٩٠/١/٢٧

زهير الشاويش

---

(١) سورة البقرة (٢)، الآية ٨٣.

(٢) سورة الحج (٢٢)، الآية ٢٤.

(٣) حديث صحيح، انظر «رياض الصالحين» الرقم ١ طبع المكتب الاسلامي باشراف وتحقيق المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الالباني.

تنبيه

قدم الشيخ ناصر عمله في «سنن النسائي» إلى مكتب التربية العربي لدول الخليج، من غير مقدمة تبين نهجه فيه، وتساعد على اخراجه بالصورة التي ينتفع بها القارىء.

كما انه لم يعرج على اثبات نسبة الكتاب لمؤلفه. أهو للإمام النسائي، أم هو لتلميذه ابن السني[1] وهذا الأمر من الأهمية بمكان. ففي نسبة الكتاب تنازع معروف، وحَرِيٌّ بمن يتصدى لمثل هذا العمل الكبير في مشروع تقريب السنة، أن يذكر رأيه ولو بكلمات تحدد وجهة نظره، وما أداه إليه علمه. وكان هذا مما سألت عنه الشيخ، ولكن لم أتلق منه جواباً على ذلك. ولم أعرف له رأياً سابقاً في كتبه، أوسمعته منه أرجع إليه.

لذلك أقول:

لقد تردد في بعض الأوساط العلمية قديماً وحديثاً بأن كتاب «المجتبى من سنن النسائي» وهو هذا الكتاب بين يدي القارىء الكريم في قسميه «صحيح سنن النسائي باختصار السند» و«ضعيف سنن النسائي».

(١) هو أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن اسباط الدينوري، أبو بكر ابن السني: محدث ثقة، شافعي من تلاميذ النسائي. ناهز الثمانين. من أهل الدينور. كان جده اسباط مولى لجعفر ابن أبي طالب:
سمع بالعراق ومصر والشام والجزيرة، وصنف كتباً منها: «عمل اليوم والليلة» و«فضائل الأعمال» و«القناعة» و الطب النبوي» و«الصراط المستقيم» و«المجتبى» اختصر به سنن النسائي. ومات فجأة سنة ٣٦٤ وهو يكتب. الاعلام للزركلي ٢٠٩/١.

أهو من تأليف الإمام النسائي، اختصره وانتخبه من كتابه «السنن الكبرى».

أم أنه من تأليف تلميذه العلامة ابن السني. اجتباه من كتاب شيخه؟ واشتبه ذلك على بعض أهل العلم. فنسب بعضهم الكتاب للإمام النسائي، وبعضهم نسبه لابن السني، تلميذ النسائي.

ولعل أول من نسب الكتاب إلى ابن السني هو العلامة الحافظ الذهبي[1] كما في كتابه العظيم «سير أعلام النبلاء» ١٤/١٣٣ ومال إلى ذلك الأخ العلامة المحقق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

وكدت أن أرى هذا الرأي. غير أنني وجدت أن صاحبنا العلامة الجليل الشيخ عبد الصمد شرف الدين يؤكد أن «المجتبى» و«السنن الكبرى» هما للإمام النسائي، ويقول في الجزء الأول من «السنن الكبرى» الصفحة ٢٢:

(فمما لا مراء فيه أن الإمام أبا عبد الرحمن النسائي، هو الذي انتخب من سننه الكبرى، ما هو أقل حجماً منها، وسماه: «المجتبى».

وقد ضمّ هذا الجزء[2] المشتمل على كتاب الطهارة كلا التصنيفين ـ الكبرى، والصغرى المنتخبة منها.

وهذا الضم بيِّنهما في مجلد واحد، يتيح لنا فرصة نادرة لمعرفة ما حوى كل واحد منهما من الأحاديث والروايات. ويمكّننا من المقابلة بين أحاديثهما، والنظر في ترتيبهما، ثم الحكم في الفرق بينهما.

---

(١) الذهبي: هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله (٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ): حافظ، مؤرخ، علامة محقق. تركماني الأصل، من أهل ميافارقين. مولده ووفاته في دمشق. طاف كثيراً من البلدان، كف بصره سنة ٧٤١ تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة.

(٢) من طبعته للسنن الكبرى التي لم يطبع منها سوى هذا الجزء الذي أشار إليه ـ وهو صغير ـ، وبعد سنوات طبع جزءاً آخر.

وبهذا الطريق سيزول ما توهمه الناس في كليهما على ممرّ الزمان من الخرص والتخمين رجماً بالغيب.

قد اشتمل هذا الجزء على ٤٢١ حديثاً بما فيه من أحاديث السنن الكبرى وأحاديث من «المجتبى» مما لا يوجد في الكبرى. وهذا تفصيل هذه الأحاديث:

٢٨٦ حديثاً مشتركاً بين الكبرى والصغرى
٢٣ حديثاً تختص بها الكبرى دون الصغرى
١١٢ حديثاً تختص بها الصغرى دون الكبرى
٤٢١ حديثاً المجموع

فقد ظهر من هذا التفصيل أن عدد الأحاديث الموجودة في السنن الكبرى من كتاب الطهارة هو ٣٠٩ حديثاً فقط، انتخب المصنف منها ٢٨٦ حديثاً للصغرى، وترك منها ٢٣ حديثاً. ولكننا نجد ـ بإزاء ذلك ـ أن المصنف قد أضاف ١١٢ حديثاً أخرى إلى ما اجتباه من أصل مصنّفه حين صنّف «المجتبى». ونجد كذلك إضافة زائدة على عدد تراجم الأبواب الموجودة في الكبرى، فعددها في الكبرى ١٨٤ باباً، وفي «المجتبى» ٢٧٥ باباً، أي بزيادة ٩١ باباً.

ونستنبط من هذه الزيادات أن كتاب «المجتبى» ليس محدوداً على انتخاب من السنن الكبرى فحسب، بل فيه شيء كثير زيد عليها عند الانتخاب. فقد زاد المصنف فيه على الأصل كما قد نقص منه. وهذا يتبيّن جليًّا عند مقابلة تراجم أبواب الصغرى على تراجم أبواب الكبرى) ـ انتهى كلام شرف الدين ـ.

ورأيت لأخي العلامة المفضال الدكتور محمد بن لطفي الصباغ، تعليقاً على كتابه «الحديث النبوي» الصفحة ٣٢٠ ما يلي:

(و «المجتبى» من تأليف النسائي نفسه، وقد رواه تلميذه ابن السني عنه، وقد وهم الإمام الذهبي فزعم أنَّ ابن السني اختصره من «السنن الكبرى» وقد تبعه في هذا الوهم السبكي[1] وابن ناصر الدين الدمشقي[2].

وهذا الزعم غير صحيح، وذلك للأسباب الآتية:

● لأنَّ الاختصار يقتضي أن يكون ما في المختصر موجوداً في الأصل، وهذا غير متحقق، ففي «المجتبى» أحاديث كثيرة ليست في «السنن الكبرى».

● ولأنَّ أسانيد رواة العلماء الذين سمعوا هذا الكتاب تنتهي إلى النسائي، ولا تقف عند ابن السني، وعددهم يفوق الحصر.

● ولأنَّ العلماء المتقدمين كافة ينسبون الكتابين «الكبرى» و«المجتبى» إلى النسائي. ولو كان «المجتبى» لابن السني، لما كان هذا الاتفاق منهم على هذه النسبة، ومن هؤلاء العلماء: ابن الأثير[3]، والحافظ المزي[4] والحافظ ابن كثير[5] فقد جزموا بأن الكتابين كليهما للنسائي.

---

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر (٧٢٧ ـ ٧٧١ هـ): قاضي القضاة الشافعي، المؤرخ، الباحث. ولد في القاهرة، توفي في دمشق.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد. القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين (٧٧٧ ـ ٨٤٢ هـ): حافظ للحديث، مؤرخ، ولد وتوفي في دمشق. وهو مؤلف «الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية «شيخ الاسلام» كافر» طبع بتحقيقي.

(٣) هو المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، أبو السعادات، مجد الدين (٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ) المحدث اللغوي الأصولي. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر، توفي في احدى قرى الموصل.

(٤) هو الشيخ الامام، حافظ الاسلام، محدث الاعلام، استاذ أئمة الجرح والتعديل، شيخ المحدثين جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي الشافعي. ولد سنة ٦٥٤ بظاهر حلب نشأ بالمزة توفي سنة ٧٤٢ بدمشق.

(٥) هو الشيخ الامام العلامة الحافظ عماد الدين، ثقة المحدثين، عمدة المؤرخين، =

[وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» ١١/١٢٣: ان الكتابين منسوبان للنسائي، وذكر أنه سمعهما، بينما يصرح الذهبي ـ لما يقول الشيخ عبد الصمد ص ١٨: إنه لم يطلع قط على الكبرى. وذلك في آخر ترجمته للنسائي في «سير أعلام النبلاء» ١٤/١٣٣].

● لأنَّ الكتاب خلا من أية إشارة إلى أنه من تأليف ابن السُّنِّي، لم يذكر ذلك لا في أوله، ولا في ثناياه ولا في نهايته.

● ولأنَّ الأصول الخطية لكتاب «المجتبى» وبعضها قديم تُجمع على نسبة الكتاب للنسائي). انتهى كلام الأستاذ الصباغ.

وأقول: ان مراجعة الامام النسائي لكتابه «السنن الكبرى» واختياره منه «المجتبى» جعلت أحاديثه الضعيفة قليلة جداً. الأمر الذي جعل «المجتبى» هو الكتاب الثالث بعد «صحيح البخاري» و«صحيح الإمام مسلم» عند كثير من العلماء. وجعله أحدهم في صحة البخاري، ودقة مسلم.

والنظر في رجال سند «المجتبى» تبين أنه أسقط بعض الذين روى عنهم في «الكبرى» وهذا رفع درجات متون الكثير من الأحاديث.

والوقوف في السند عند راوي الكتاب عن الشيخ كثير في كتبنا، وهذا لا يخفى على مثل الامام الذهبي ـ رحمه الله ـ ولكنه يُوجد احتمالاً يؤخذ بعين الاعتبار مع الأدلة الأخرى التي لخصها الشيخ الصباغ.

وليس بعيداً عنا ما ذهب إليه الدكتور زكي مبارك، من اعتبار كتاب (الأم) للشيخ البويطي[1] وليس للإمام الشافعي. وما ذهب إليه زكي مبارك عدم معرفة منه لطرق التلقي للعلم عند الأقدمين.

= علم المفسرين، أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء الدمشقي الشافعي ولد سنة ٧٠١ بمجيدل القرية من عمل بصرى بالشام. وتوفي سنة ٧٧٤ بدمشق.

(١) هو يوسف بن يحيى القرشي، أبو يعقوب البويطي: صاحب الامام الشافعي، قام مقامه في الدرس والافتاء بعد وفاته. وهو من أهل مصر. مات ببغداد سنة ٢٣١ هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم : الدكتور علي بن محمد التويجري

الحمد لله رب العالمين، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، هدانا الله به من الضلالة، وبصرنا به من العمى، فجزاه الله عنا ما هو أهله، وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد :

فهذا «صحيح النسائي باختصار السند»[1] وهو الكتاب الثالث من الكتب الأربعة التي اعتزم مكتب التربية العربي لدول الخليج اصدارها، وهي من الأصول المعتمدة عند أهل السنة.

وقد صدر قبله «صحيح سنن ابن ماجه» و«صحيح سنن الترمذي» وقد تقبل الناس صحيح سنن ابن ماجه بقبول حسن، ونفدت الطبعة الأولى منه بعد صدورها بمدة قصيرة، مما اضطرنا إلى طبعه ثلاث طبعات، وما هذا إلا دليل

(١) هذه المقدمة هي للصحيح. ووضعتها للضعيف أيضاً لأن البحث متعلق بهما.

على أن هذه الخدمة كانت مطلباً ينتظره كثير من طلبة العلم، ورغبة يتطلع إلى تحقيقها كثير من القراء.

وقد تمّ طبع «سنن الترمذي» بعده، وقد أضحى بين أيدي القراء من عهد قريب، وكذلك فقد لقي من الاقبال من الناس مثل ما لقي الكتاب الأول.

وخدمة كتب السنة ـ وهي المصدر الثاني في شريعة الإسلام ـ أمر واجب على الأكفاء من أهل الاختصاص، ونحمد الله أن وفق مكتب التربية العربي لدول الخليج لذلك، ويسّر لنا تلك الخدمة، وهذا من فضل الله علينا وعلى الناس، فقد تعاقد المكتب مع المحدث الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني على العمل في هذه الكتب، وأنجزت تأليفاً ولله الحمد والمنة، ونسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه، وأن ينفع بها عباده الصالحين.

ونحب أن نؤكد من جديد، أن المسؤولية العلمية في التصحيح والتضعيف، يتحملها المحدث الكبير الذي سلخ من عمره خمسين سنة منكباً فيها على كتب السنة، دراسة وبحثاً وتأليفاً، حتى أصبح من أكبر المحدثين في عصرنا، ولكن جهده الطيب يبقى جهداً بشرياً قابلاً للخطأ والصواب، وهو إن شاء الله مأجور على كل حال، وكتاب سنن النسائي من الكتب الستة وهي: الصحيحان للبخاري ومسلم و «سنن أبي داود» و «جامع الترمذي» و «سنن النسائي» و «سنن ابن ماجه».

وكتاب سنن النسائي المتداول بين طلبة العلم هو المجتبى من السنن الكبرى، والمجتبى هو المعدود من الكتب الستة.

وأحسب، أنه لم تحظ طبعة لهذا الكتاب بما حظيت به طبعتنا هذه، من تحقيق وتخريج، ورجوع إلى عدد من الأصول المطبوعة والمخطوطة.

وكان للأستاذ زهير الشاويش جهد مشكور في خدمة هذه الطبعة، فقد قابلها على النسخ، وصحح تجارب الطبع، ثم صنع الفهارس العديدة

المفيـدة، ورقم الأحاديث وعلق بعض التعليقـات النافعـة، جزاه الله وأستـاذنا الألباني خير الجزاء.

هذا و «المجتبى» أقل الكتب الأربعة حديثاً ضعيفاً كما قال العلماء، ولذلك ذكروه بعد الصحيحين في الرتبة لأن النسائي رحمه الله أشد انتقاداً للرجال.

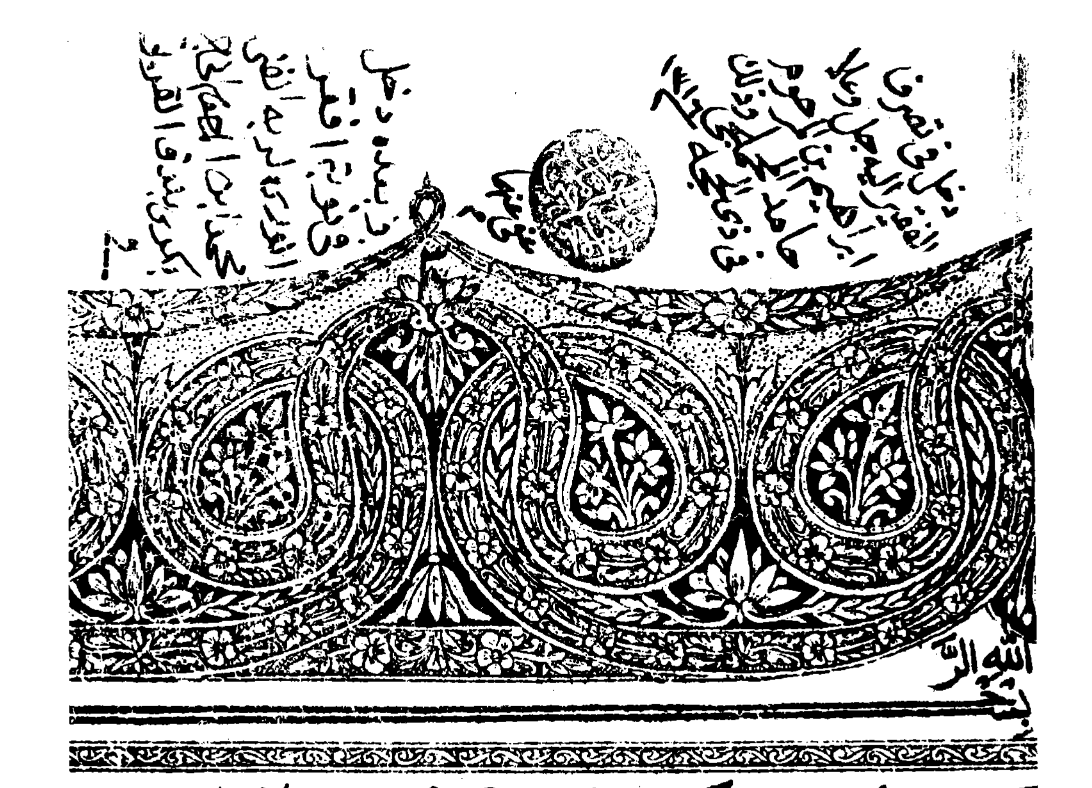
أما «السنن الكبرى» فلم يطبع كاملاً حتى الآن، وقد بدىء بطبعه في الهنـد بعنـاية الشيخ عبد الصمـد شرف الـدين، ويبدو أن عـدداً من طلبـة العلم في بعض الجـامعات الاسـلامية يخـدمـون أجـزاء منـه ابتغـاء نيـل شهـادة عـالية كالماجستير والدكتوراه، وفق الله ذوي القدرة من المخلصين إلى خدمة السنة، الخدمة التي تنتظرها الأمة.

أمـا النسائي، فهـو الإمام أبـو عبد الـرحمن، أحمد بن شعيب، النسـائي، الخـراساني، ولـد سنـة ٢١٥ هـ، وطـوف البلدان ولقي شيـوخ العلم، وتلقى منهم العلم، وحمـل عنهم الحديث وحملوا عنـه، وأقـام حينـاً في مصـر، ثم أمضى بقيـة عمره في بـلاد الشـام، وتـوفي سنـة ٣٠٣ هـ، رحمـه الله رحمـة واسعة.

ونترك القراء الكرام مع هذا السفر النفيس، من كتب السنة، سائلين الله أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، وراجين أن نتلقى ما يرى العلماء من انتقـاد، أو أغلاط مطبعية، ليصار إلى استدراك ذلك كله في طبعات قادمة إن شاء الله.

وصلى الله على محمد وآله والحمد لله رب العالمين.

الدكتور علي بن محمد التويجري
المدير العام
لمكتب التربية العربي لدول الخليج - بالرياض



يقول العبد الضعيف خادم علماء الآفاق

اخبرنا واجازنا شيخنا واستاذنا الشيخ الاجل المحدث الشاه

الدهلوي لهذا الكتاب قال اجازني هذا الكتاب والدي الشيخ ولي الله بن

المحدث الدهلوي قال اجازني الشيخ ابو طاهر المدني قال اجازني الشيخ

المدني عن الشيخ احمد القشاشي عن الشيخ احمد بن عبد القدوس الشناوي

شمس الدين احمد بن محمد الرملي عن الشيخ الزين زكريا عن الشيخ العز عبد الرحيم بن فرا

عن الفخر بن البخاري عن الشيخ ابي المكارم احمد بن محمد اللبان عن الشيخ ابي علي

الحداد عن القاضي ابي نصر احمد بن الحسين الكسار قال اخبرنا ابو بكر احمد بن

المعروف بابن السني قال اخبرنا الحافظ ابو عبد الرحمن النسائي واما احوال مصنفه

جانب من الطبعة الهندية التي عليها فوارق مخطوطتي وقد اعتمدتها في المراجعة.

﴿الجزء الأول﴾

من كتاب سنن الامام المتقن والحافظ المتفنن علامة عصره . ومن اليه المرجع فى دهره من ملأ ذكره الاسماع وانعقد على جلالة قدره الاجماع العلامة أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب ابن علي بن بحر النسائى المسمى بالمجتبى رحم الله مصنفه آمين

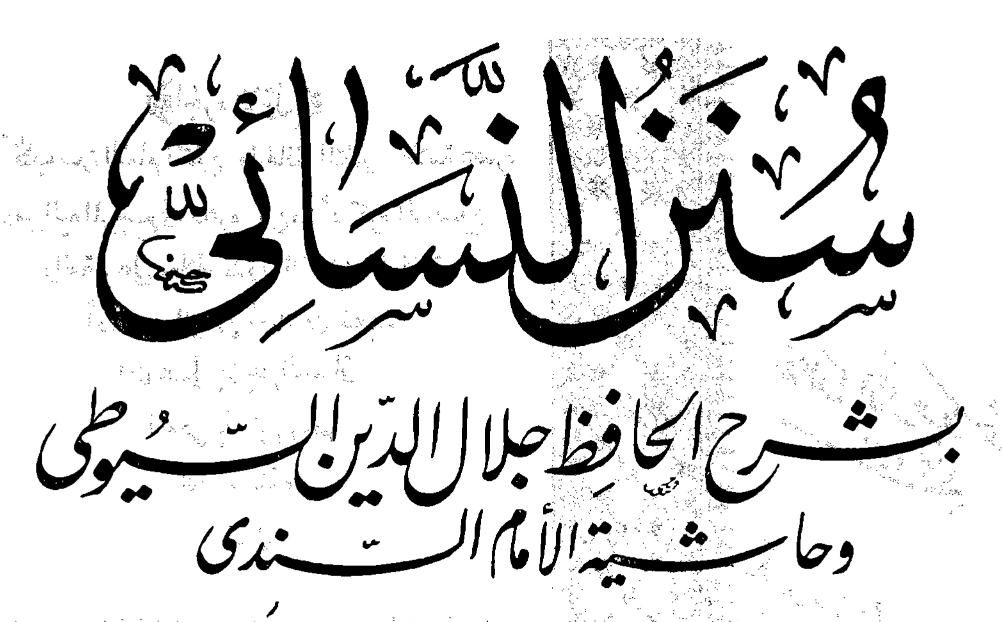
(ومعه شرحه زهر الربى للامام الحافظ جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى)

(وبهامشه حاشية العلامة الفاضل والاستاذ الكامل الامام أبى الحسن محمد بن عبد الهادى الحنفى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ المعروف بالسندى رحمه الله تعالى)

﴿تنبيه﴾

قد وضعنا سنن الامام النسائى بأعلى الصحيفة وشرحه زهر الربى للسيوطى باسفلها وفصل بينهما بجدول والتعقيبة تابعة لسنن النسائى

صورة الطبعة الميمنية التي رجعت إليها عند الطبع



الجزء الأول

صححت هذه الطبعة بمعرفة بعض أفاضل العلماء وقوبلت على عدة نسخ
وقرئت فى المرة الأخيرة على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير
الشيخ حسن محمد المسعودى
المدرس بالقسم العالى بالأزهر

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد على بمصر
لصاحبها : مصطفى محمد

المطبعة المصرية بالأزهر
إدارة محمد محمد عبد اللطيف

صورة الطبعة التجارية التي اعتمدها الشيخ ناصر أصلاً في عمله